خواطر اجتماعية حرة

سياسة الرعاية الاجتماعية الحديثة

بين التصميم الانشائي والتنفيذ العملي

للأستاذ صلاح الدين الشريف

لا مراء في أن مصر الحديثة غدت في السنوات الأخيرة معنية الى حد ملحوظ بوقف جانب كبير من جهودها الحكومية والأهلية على علاج مشكلات الاصلاح الاجتماعي المتعددة ، هذه المشكلات التي بدأت تتعاقب وتتعقد في محيطها الريفي والمدني على حد سواء ، وتتطلب مرة حسمها بأساليب علاجية تتفق وروح العصر الحاضر وقد لاح أخيراً للمعنيين عندنا بقضايا الاصلاح القومي الكبرى أن يقظة الوعي المصري الحديث بدأ يكتسب اتجاهها العام تحول جديد يبشر بنتائج طيبة ، فبعد أن كان عامة المصريين منصرفين إلى قصر كل اهتمام لهم على القضية السياسية وحدها ، وإلى جعلها في مرتبة من الصدارة تكاد لا تدانيها مرتبة أخرى لقضية من قضايا الاصلاح العام ، أخذت هذه اليقظة الواعية تتجه في السنوات الأخيرة إلى محاولات أخرى تهدف الى الالمام الجدي بأصول المشكلات الاجتماعية المتعددة وحلولها ، بعد أن أيقنوا ، بفضل جهود الرعيل الأول من روّاد الاصلاح ، أن مصير القضية السياسية الكبرى مرتبط الى أبعد حد بمصير قضايا الاصلاح الاجتماعي في الداخل ، متصل أوثق اتصال بطبيعة الحل الذي قد تنتهي يوماً إليه في محيطنا القومي بخاصته .

ومن ثم بدأت البلاد كلها تستقبل عهداً من أحفل وأخصب عهود الانتقال ، أخذت تحس فيه إحساساً بليغاً بنقص قصور كثير من أوضاعها الاجتماعية ومناهجها الاصلاحية القديمة ، وعجزها بالتالي عن الاستجابة السريعة لمطالب هذا الوعي الحديث ، فضلاً عن تلبية دواعي النهوض العام الذي دب دبيبه في شتى مرافقنا الحيوية ، من اجتماعية

واقتصادية وتعليمية وتشريعية .

ومن عجب أنه على الرغم من أن كثيراً ، وكثيراً جداً ، من السياسات والتشريعات والبرامج الحديثة ، قد أضاءت أسطعها ونسقت أسسها وفق أحدث وأرقى المناهج والتشريعات السارية في أرقى بلاد الغرب ، إلا أن بلادنا مع ذلك ، مدفوعة بتأثير وعيها الحديث وقوته الدافعة ، لا تزال تستشعر قصور وعجز كثير من هذه المناهج والنظم والتشريعات ، من الناحية العملية والتطبيقية بصفة خاصة .

فما السر يا ترى في كثير من مظاهر الجمود والسلبية التي ترين اليوم على عديد من مظاهر تقدمنا الاجتماعي الحديث ، وتثقل بكثير من النقائص والعيوب والمآخذ على حركة هذا التقدم ، حتى لتعوقها عن بلوغ أهدافها الموموقة ، هذه الأهداف العليا التي تتحرق على بلوغها وشبكا طبقات الشعب المحتاجة إلى هذه البرامج وتلك الاصلاحات ؟ !

إننا نتلفت يمنة ويسرة ، فنحس غصة ثائرة تملأ قلوبنا وصدورنا ، عندما تقع أعيننا على الكثرة الكثيرة من هذه المنظمات والمؤسسات ، والجمعيات الضاربة بسهم وافر في شتى ميادين الرعاية والنفع العام ، وعندما تتوالى على أسماعنا وأنظارنا حركات التشريع والتقنين والنقل والاقتباس ، ثم محاولات التعديل والتنقيح والتبديل ، لعدد عديد من الدهورات والثغرات ، في عامة مناحي المجتمع المصري ، هذا المجتمع الذي بدأ يبني قرابة شذوذ بعض الأوضاع التي يقوم عليها وجوده ويعيد أذناً صاغية واعية للجديد الجدي من حقائق الحياة . نعم ، إننا إذ نقف مثلاً ، في محيط الاصلاح الريفي العام ، على تلك الجهود الفنية الجبارة التي تبذلها بسخاء وزارة كوزارة الشئون الاجتماعية ، في الميدانين الاجتماعي او الصحي ، لانتشال جموع غفيرة من الريفيين من وهدة الأمراض الخبيثة أو الأدواء الفتاكة المتوطنة ، وتزويدهم بثقافة اجتماعية وصحية قريبة الى أذهانهم ، ليكونوا هونها في محاربة هذه الأمراض والأدواء كلها — لانتمالك بوادر فرحتنا بمستقبل قريب باسم ومعاش ، نحيي فيه كل هذه العمال الموفقة التي تشل اليوم قوى الانتاج الريفي وتعجز سواعده الفتية ، أو في القليل يداعبنا الأمل في مجيء يوم قريب تنخفض فيه نسبها الحالية المروعة ، لتهبط الى أدنى حد « مثوى » ممكن .

وإذ نقف أيضاً على جهود جبارة أخرى لوزارة الصحة ، في هذا الميدان نفسه ، تقوم على أسس سليمة من الدراسة الاستقرائية والحقائق الاحصائية الحاسمة ، يزداد أملنا في

هذا المستقبل المشرق الذي ستتخلص فيه البلاد دفعة واحدة ، من أسأم وأدنى أعدائها الثلاثة ، ولعني به المرض .

ومع ذلك تأبى الحقائق المرة وحدها ، إلا أن توقظنا من غفوة الحلم وسرحة الأمل ، لتفتح أعيننا الغافلة على بريق واقع أليم مخيف ، يكاد يملأ قلوبنا وصدورنا ، التي نعمت من قبل ببرد اليأس نينة وحلاوة الأمل — أقول — يكاد يملأها من جديد بخيبة الرجاء وغامة القنوط واليأس !

فهذه هي مؤسسة روكفلر ، بعد دراسة علمية جادة استغرقت أربعة أعوام ونصف العام في صميم القرى المصرية التي يسكنها خمسة عشر مليوناً من الناس ، تسجل في تقريرها الرسمي الحقائق المروعة الآتية :

١٠٠ ٪ من القرويين مصابون بالدوسنتاريا . ٩٢ ٪ من القرويين مصابون بالبلهارسيا . ٦٤ ٪ من القرويين يشكون من الديدان الداخلية . ٥ ر ٦ ٪ من القرويين يشكون من داء الزهري . ١٢ ٪ من القرويات يذهبن ضحية أمراض نسوية مختلفة في عاليتها حمى النفاس .

أما الطفولة المصرية التعسة ، هذه الطفولة التي ظلت محرومة الى حد بعيد من كل وقاية ورعاية ، وغدت بمثابة اللقمة السائغة في فم العدم ، فإن نسبة الوفيات في مواليدها ما زالت تفوق في مصر حدود الخيال !

وتسألني بعد ذلك وأتساءل معك : هل مرجع هذا كله إلى أننا أمة لا تزال متخلفة في مضمار النقل والاقتباس عن أرقى بلاد الحضارة ، رغم أننا بوضعنا الجغرافي في مهب تيارها ؛ أم أننا لا نزال نعوزنا دور العلم من المعاهد والكليات التي في مقدورها أن تخرج لنا رسل الانقاذ ورواد الاصلاح المزودين بأحدث وأنسب فنون الثقافات ومعدات الكفاح . إن المال وهو عصب الحياة لا يزال ينقصنا ويعرقل ما ترسمه من برامج الانقاذ والتعمير والاصلاح ؟ !

الواقع ليس مرد هذا الجمود السلبي الذي يلاحق أغلب برامجنا ومشروعاتنا الاصلاحية إلى واحد مما ذكرنا من الأسباب ، فنحن نملك بفضل الله عديداً من المعاهد والمؤسسات ومراكز الدرس والبحث ، كما لا يعوزنا الاستعانة بخبرائنا الوطنيين أو حتى بخبراء من الأجانب يوصلون لنا أصول المشروعات الحديثة والبرامج العصرية وينسقون مراحل تنفيذها وفق آخر وأحدث ما اهتدى إليه الغرب المتقدم في هذا الميدان بالذات . أما

المثل فأمر تدبيره ميسور من طريق ما يسمونه بمشروعات السنوات التي تملك أن تحقق لنا في أهرام قليلة مالا نستطيع الظرافة تحقيقه لنا في عام أو في بعض عام .

إذن ما السر الكامن وراء هذا القصور العملي المعيب الذي يحرمنا نتائج جهودنا وثمرة إنفاقنا الدائب على سائر مشروعات الاصلاح ؟

عندي أن السر في هذا ، ولنقلها دائماً صريحة ومدوية ، هي أننا أمة لا تزال تحصر جل عنايتها في أمر المظهر وحده ، حتى لنضحي في سبيله بالجوهر ، أو بالمعنى المهدوف إليه من وراء هذا المظهر ! هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى ، وهي بيت القصيد من هذا المثال ، إننا لا نجيد بعد ، كفعب متحضر ، فهم فلسفة التعاون بمعناه العصري الشامل ؛ وهي في الحق فلسفة بسيطة سهلة وإن كان تطبيقها على مناحي حياتنا العامة ، وعلى الأخص ما يتصل منها بالميادين الانتاجية ، لايزال على ما يظهر حلماً من الأحلام البعيدة المنال . .

ولنعد إلى الناحية الصحية التي أسلفنا الكلام على مأساتها ، للتدليل على علة السياسة المظهرية البحتة على كل سياسة تعاونية عملية تملك أن تؤتينا في هذا الميدان الصحي ، وفي غيره من ميادين الانتاج والاصلاح ، أطيب الثمار وأنضجها .

فوزارة الشؤون الاجتماعية ، التي اضطلعت بتنفيذ أكبر مشروع إصلاحي مبتكر شهده محيط الريف في تاريخه الطويل ، ونعني به مشروع المراكز الاجتماعية ، قد وضعت نصب عينها ، بادىء ذي بدء ، أن تؤدي هذه المراكز ، في مقدمة ما تؤدي من عهود وما تحقق من منافع ، عديداً من الخدمات الصحية التي لا غناء عنها لجموع الريفيين المحرومين من كثير من ألوان الرعاية الطبية ، حتى يرتفع المستوى الصحي بينهم إلى الحد الذي يحفظ لمصر ثروتها الغالية من أجسام وسواعد بليها من طبقة الفلاحين .

فالطبيب والحكيمة اللذان يضمهما المركز الاجتماعي ، تكاد تنحصر كل مهمة لهما في حسن أداء الوظائف اليومية لعيادة المراكز الطبية ؛ إذ في هذه العيادة يقوم الطبيب بتحصين الأهالي ضد الأمراض المعدية ، بسبيل من اللقاحات والامصال الواقية ؛ كما يقوم بعلاج المرضى من الأمراض الباطنية والجلدية ومن الرمد ، فضلاً عن اجراء الجراحات الصغيرة وعمل الاسعافات في الحوادث الطارئة الخ . وإلى جانب هذه العيادة الطبية تقوم ، بكل مركز اجتماعي ، دار رعاية الطفل بالعناية بصحة الحوامل والوالدات من نساء القرية ، ورعاية أطفالها ؛ وتتولى الاشراف المباشر على هذه الدار حكيمة قديرة تساعدها زائرة

صحية ، هذا ما رسمته وزارة الشؤون الاجتماعية من برامج الرعاية الاجتماعية للريف والريفيين

أما وزارة الصحة العمومية فقد احتضنت مشروعاً آخر مستقلاً ، هو مشروع الوحدات الصحية التي رسمت لها سياسة ثابتة تهدف إلى تعميمها كذلك في أنحاء الريف ، وقصدت من وراء هذه المجموعات ، التي يتكلف إنشاء المجموعة الواحدة منها بضعة آلاف من الجنيهات ، أن تكون بطبيعة الحال عاملاً من أنجع العوامل الإيجابية في مكافحة الأمراض المتوطنة وإنقاذ ضحاياها من رجال الريف ونسائه على السواء .

فكيف إذن لم تثمر كل هذه المشروعات الجبارة ، القائم تنفيذها في كل عام على قدم وساق ، ثمرتها الكاملة المرجوة ، في ميدان المكافحة الصحية والطبية لأدواء الريف وأمراضه المستعصية أو المتوطنة ، وكيف تظل النتيجة على جمودها وسلبيتها المشينة ، كما أثبتها الجدول الاحصائي الصغير المبين في صدر المقال ؟

الجواب على هذا هو دائماً نفس الجواب على السبب في اخفاق كل سياسة اصلاحية لا تستند إلى الحقيقة البديهية الأولى ، ونعني بها حقيقة الجهد الفني الموحّد أو « التجنيد » العلمي والعملي المشترك الاختصاصات والكفايات ، وبالجملة حقيقة التعاون الايجابي المثمر بين سائر المرافق والهيئات التي قدر لها أن تضطلع بعبء تنفيذ سياسات تتحد في طبيعة المقاصد والأهداف ، بل وفي مناطق الاصلاح أيضاً .

ولم نذهب بعيداً ، وهذه هي الدكتورة ليل الخبيرة الانجليزية في شؤون رعاية الطفل ، تثبت في تقريرها الرسمي الذي رفعته أخيراً إلى وزارة الصحة المصرية ، متضمناً ملاحظاتها وتوصياتها ، حقيقة جلية سافرة ما أجدرنا بإطالة النظر فيها وتدبرها ملياً ، بدلاً من الانزوار عنها ومحاولة تجريحها عبثاً ، على مألوف عادتنا وموقفنا من كل من يحاول فتح أعيننا على الحقائق السافرة ، تلك هي حقيقة ذلك التعاون المفقود بين كل من سياستين إصلاحيتين تنفذان في ميدان اجتماعي واحد ، هو ميدان الرعاية الصحية للطبقات المحرومة . فلقد أوضحت الخبيرة الأريبة ، بعد دراسة تحليلية منصفة وصادقة ، وبكلام حاسم وصريح لا سبيل إلى التأويل فيه ، أن كلاً من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية تقيم مجموعاتها من وحدات صحية ومراكز اجتماعية ، « على هواها ودون سياسة مدروسة ومرسومة » ، هذا إلى أنه ليس ثمة ما يربط بين جهود كل من هاتين الوزارتين في النطاق الصحي والاجتماعي لعامل من عوامل الانسجام والترابط ، فضلاً عن

التناصح والتشاور وتبادل الحقائق والمعلومات ، مما أدى إلى فشل عدد كبير منها في تأدية المهام التي أنشئت من أجلها » ! ولعلها لن تفلح قط في أدائها ما بقيت على هذه الحال ؟ . والحق الذي لا مراء فيه أن كثيراً من عوامل التعارض أو أسباب التقارب والترابط بين الهيئات الحكومية بعضها والبعض الآخر ، ثم بين هذه الهيئات الرسمية من ناحية وبين الهيئات الأهلية الحرة ، التي تضطلع بكثير من هذه الجهود الاصلاحية ، من ناحية أخرى ، لا يزال يحوزنا ولا زلنا نفتقر بشدة إلى كل مظاهره الممثلة في المؤتمرات السنوية المشتركة وفي الاجتماعات الدورية وحلقات الدراسة التي يتم فيها تبادل المعلومات والحقائق الفنية القائمة على أسس تجريبية وإحصائية وعلمية .

إننا أمة لا تزال في بداية الطريق إلى الاصلاح الكامل الشامل ، وهي تحاول جاهدة أن تنفس مناهجه السوية البيّنة ، فما أحوجها إذن إلى أن تتوحد جهودها العملية وتتجمع ، لا أن تتفرق وتظهر لرجل الخبرة مبعثرة هنا وهناك بصورة تكاد تقضي على كل حكمة تقصد من وراء بذلها وإنفاق طائل المال في سبيلها !

وليس بخاف أن هذه التجربة التي ضربنا بها المثل في الميدان الصحي ، لها نظير في تجربة سابقة مرة ، كان ميدانها مشروع مكافحة الأمية الذي سبق أن احتضنته وزارة الشؤون الاجتماعية ورسمت سياسة لتنفيذه تتم على مرحلة زمنية تقدر بسنوات قليلة ؛ ولكن المشروع ما كاد يخطو خطواته التمهيدية الأولى ويجتاز عامه الأول ، في كثير من التردد والتعثر ، حتى رأيناه يسلم أنفاسه الأخيرة ، أو بالأحرى يتحول بقضه وقضيضه إلى وزارة المعارف لتضطلع وحدها بمهمته ، بعد معارك ومنافسات على تنازع الاختصاصات بين الوزارتين

إذن لم يكن السبب في تخلف وزارة الشؤون ، مهما تعددت التعليلات والمبررات له ، إلا تلك العلة التقليدية المتينة ، علة العدام أو ضعف التعاون المشترك بين وزارتين ، لهما من الامكانيات والوسائل والكفايات ، في محيط علاج المشاكل الاجتماعية ذات الطابع التوجيهي والتثقيفي ، ما كان كفيلاً بتحقيق برنامج تعاوني متناسق يخلّص البلاد ، في سنوات قليلة ، من شرور وصمة هذا « العار » الفرعي إلى الأبد ؛ وبدلاً من أن تنفرد وزارة واحدة في هذا الميدان بعبء الجهاد كله ، كنا سنظفر بجهد مضاعف وجهاد مزدوج ، لكل من وزارتي المعارف والشؤون ؛ وما أجدر جهدين متعاونين بالظفر بنتائج قيمة قد لا يظفر بها جهد واحد موزع . بل إن تلك الورطة الأخيرة التي أثارها البعض في صحفنا اليومية بشأن مشروع الضمان ، وعلامة أسف من الناحيتين الاجتماعية

والاقتصادية ، ليست إلا مظهراً واضح الدلالة لهذا النقص المتمرس في ميدان التعاون المشترك ، أو ميدان تناسق الجهود وتضامنها بين وزارات الدولة كلها ، بل حتى بين مصالح الوزارة الواحدة !

فلو أن هذا المشروع الاجتماعي الجليل تعاونت على الدعاية له والتعريف به ومناقشته وتسجيل خطواته التنفيذية أولاً بأول ، ثم ملاحظة آثارها ورصد نتائجها في المحيط النوعي العام ، سائر هيئات الدعاية الحكومية في وزارات الشئون الاجتماعية والمعارف ومحطة الاذاعة اللاسلكية ، فضلاً عن الصحافة والهيئات والمنظمات الاجتماعية الحرة التي آمنت به وهللت له في بادىء الأمر ، إذن لما جاء بعض الأفراد أو الهيئات اليوم ليؤكد للجميع وللناس أن هذا المشروع عبث ما بعده عبث ، وأن دافع الضرائب حقيق أن يشفق بنفسه ، أو من طريق من يمثله في الهيئات النيابية أو في الصحافة ، إجحاف الدولة به وإهدارها ثمرة دأبه وجهده لتنفقها في مشروعات مظهرية براقة — نقول لو إن تعاوناً وثيقاً تم بين المصالح الحكومية التي تضطلع بهذا المشروع وبين الهيئات والمنظمات الاجتماعية الحرة ، لتأييد « الضمان الاجتماعي » والدعاية لفكرته ، إذن لآمن الناس جميعاً ، وعلى رأسهم دافعو الضرائب والممولون ، أن هذا العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكافل والتضامن بين الطبقات جميعاً في المجتمع الواحد ، وأن على هذا التكافل والتضامن تتوقف ، إلى أبعد حد ، سلامة مصاير المجتمع واستقرار قوائم الحياة فيه .

ومنذ عامين تقريباً جاء مصر جناب المستر كاستيدي ، خبير هيئة الأمم المتحدة في فن التنسيق الاداري وشؤون الوظيفة ، ليقوم بدراسة بعض نواحي النظام الاداري في مصر المحتاجة الى تعديل وتنقيح ، فضلاً عن إلقاء محاضرات توجيهية جامعة على فريق من كبار الموظفين . ولقد تركزت زبدة تعاليمه ووصاياه في مبدأين أساسيين ، أولاهما مبدأ الربط الاداري والفني الوثيق بين الأقسام الادارية في المصلحة الواحدة ، تلك التي تضطلع بأعمال ومشروعات ذات صبغة مشتركة ، هذا من ناحية ، ثم الربط الوثيق ، على قاعدة من التعاون العملي المستمر ، بين هذه المصلحة الواحدة التابعة لوزارة ما ، وبين المصلحة أو المصالح الأخرى التي تماثل معها في طبيعة العمل الفني المكمل للعمل الأول .

أما ثاني المبدأين فهو اعتباره جميع الموظفين الفنيين ، التابعين لمصالح أو وزارات مختلفة ، متضامنين في تحمل مسئولية عمل معين أو مشروع من المشروعات التي أعدت للتنفيذ بعد دراسة وبحث ، بصرف النظر عن اختلاف الوزارات ، فضلاً عن وجوب

الصالاتهم الدائم ، سواء أكان ذلك على صورة لجان دائمة أم اجتماعات دورية ، أو على صورة مؤتمرات أم حلقات للدراسة الفنية الخ ، حتى تتحقق للعمل الفني المشترك ، أو المشروع الاجتماعي الواحد ، كل ضمانات استقراره ونجاحه .

هذا هو السر في نجاح برامج ومشروعات الغربيين التي نسارع بنقلها دون أن نهتم في أغلب الأحوال ، بدراسة المكنات التنفيذية وتعاون الاختصاصات الادارية التي تلاحقها منذ أن كانت فكرة على الورق إلى أن صارت مشروعاً منفذاً متدرج الخطوات والمراحل ، متكامل الأجزاء والأوصال .

وبهذا وحده تتحد وتترابط كل مصالح الدولة التي أسهمت وشاركت في الاعداد الانشائي لمشروع واحد ، أو لمشروعات متماثلة في الهدف والفكرة ، بدلاً من أن تستقل كل منها على هواها وتتنازع الاختصاصات ويعتدي بعضها حرباً على بعض !

ولقد شهدت وزارة الشؤون الاجتماعية في الأيام الأخيرة خطوة عملية حاسمة في سبيل تحقيق هذا التعاون العملي الوثيق بين إداراتها وأقسامها المضطلعة بدراسة وإعداد المشروعات ، أو اقتراح وتعديل التشريعات الاجتماعية المختلفة ، وذلك باقدام معالي وزيرها الحالي على تنظيم « الادارة العامة للمشروعات » تنظيماً فنياً جديداً وسليماً يحقق اجتماع وحدات البحث والدرس والاحصاء والمقارنة ثم وحدات التشريع الاجتماعي والتقنين في صعيد واحد ، بعد أن كانت موزعة هنا وهناك ، وبعد أن كان توزعها هكذا سبباً من أسباب الجمود أو التراخي في التنفيذ والانتاج فضلاً عن الدفع بعجلة الاصلاح فراسخ وفراسخ إلى الأمام . وهي في الحق خطوة جميلة نحمد لمعالي الوزير ، وحبذا لو غدت نموذجاً يهدي به في سائر المصالح والوزارات لتأكيد مرى التعاون والترابط ، بين شعب حركة الاصلاح العام في شتى مرافق الوطن ومصالحه .